

التعليم ورهانات التنمية في الجزائر : الواقع والآفاق.

Education and challenges of development in Algeria : reality and prospects

سليمان أعراج

أستاذ محاضر أ

جامعة الجزائر_3_

slimane.salama@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023 / 05/13 * تاريخ القبول 2023/05/27 * تاريخ النشر: 2023/ 06 /07

ملخص:

تعد قضية التطور في مؤشرات الاهتمام بالتعليم أحد أهم الدلالات ومعايير القياس المرتبطة بتقييم سياسات التنمية وتطوير التعليم خصوصا بالجزائر، وهذا تماشيا مع متطلبات تحقيق الانسجام الذي تستوجبه التنمية والذي يضمن تماشي مخرجات العملية التعليمية وعلاقتها بالسوق وأثارها على المجتمع. من أجل ذلك فإن إصلاح التعليم يقوم على تحديد أهداف عملية الإصلاح، والتي وجب أن تقوم وفق منطق الفاعلية على الانفتاح، الاستمرارية، وتحسن نوعية المخرجات، غير أن الواقع وظروف التحول جرتنا إلى فجوة العالمية على حساب الجودة، والاندماج على حساب الخصوصية، وتغليب المنطق الكمي على حساب النوعية، واستمرار الاعتماد في نمط التلقين مقابل محدودية تشجيع البحث. إن ضرورة خلق شروط التمكين، والاستثمار في المورد البشري تستوجب اليوم الاعتماد على نظرة استشرافية استباقية تعتبر فيه التعليم كأداة للاستثمار وليس مجرد خدمة عمومية. **الكلمات المفتاحية:** التنمية، التعليم، الإصلاح، الجزائر، الجودة.

Abstract :

The issue of the development of indicators of interest in education is one of the most important indicators and measurement criteria related to the evaluation of education policies, especially in Algeria, in line with the requirements of achieving the harmony required by development and ensuring that the outcomes of the educational process are consistent with their relationship with the market and society.

For this reason, education reform is based on defining the objectives of the reform process, which, according to the logic of effectiveness, must be based on openness and continuity, improving the quality of output, but reality and the circumstances of change have led us to a global gap at the expense of quality, integration at the expense of privacy, and the primacy of quantitative logic at the expense of quality. And the continued reliance on indoctrination in exchange for limited research promotion.

The need to create enabling conditions and invest in human resources requires today to rely on a proactive outlook in which education is a tool for investment and not just a public service.

Keywords: Development. Education. Reform. Algeria. Quality

مقدمة

يمثل مجتمع المعرفة هدفا تنمويا واستراتيجيا للكثير من الدول في العالم، ويبنى على الناتج العقلي والمجدي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير، حيث يستخدم هذا المصطلح بكثرة لدى صانعي السياسات والعلماء المهتمين بالدراسات المستقبلية.

ويقوم مجتمع المعرفة على هدف أساسي يرمي إلى حدوث تنمية شاملة لجميع أجزاء المجتمع، والتي يشكل فيها التعليم حجر الأساس، خصوصا وأنه أصبح يعد موردا استثماريا واستراتيجيا، ومصدرا لتطور الدخل القومي، ومجالا لتشغيل القوى العاملة.

لقد برز دور التعليم في أدبيات التنمية الحديثة، خصوصا بعد تجاوز تلك النظرة التقليدية للتنمية التي كانت تقتصر فقط على مفهوم النمو الاقتصادي، وذلك باعتبار الإنسان قيمة رأس مالية عالية، على خلاف ما كان ينادي به كينز مثلا، في الثلاثينات من القرن الماضي، بأن رأس المال المادي هو أكبر عامل في التنمية، إلا أن التيارات الفكرية التي جاءت عقب الحرب العالمية الثانية، أصبحت تهتم بتنمية الإنسان أكثر من رأس المال باعتبارها تنمية بالإنسان ومن أجل الإنسان، فتجاوزت بذلك الأدبيات الحديثة النظرة الكلاسيكية في التنمية، لتشمل المعطيات الاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمع، انطلاقا من المستوى التعليمي وإسهامه في توسيع خيارات الأفراد والمجتمعات، ومن أجل ذلك تتحمل الجامعات وقطاع التعليم العالي مسؤولية أكبر اليوم في تطوير الرأس المال الفكري، وحفظ ثقافة الأمة، وتجديدها من خلال أنشطة البحث المكثفة ومختلف أعمال الفكر، فلا يمكن اليوم تصور تنمية متوازنة وتوزيع عادل لعوائد التنمية في ظل مجتمع تغلبت عليه الأمية، ويحكم الجهل مواطنيه، وفي ذلك تظهر أهمية التعليم في تعزيز التنمية الإنسانية واستدامتها.

انطلاقا من هذا الطرح وتأسيسا على دور التعليم في التنمية، تحاول هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

1- الإشكالية:

ما مدى تأثير واقع التعليم في الجزائر باستراتيجية التنمية وأي أفق لبناء مجتمع المعرفة؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات هي:

- ما هي أسس التعليم من أجل التنمية ومرتكزاته.
- وما هو واقع التجربة التعليمية في ظل مؤشرات التنمية بالجزائر.
- ما هي محددات فعالية الاستراتيجية التعليمية وبناء مجتمع المعرفة في الجزائر؟

2- الفرضيات:

- يساهم التعليم في تطور مؤشرات التنمية بمختلف أبعادها.
- يؤثر نمط التعليم واستراتيجيته على طبيعة التنمية وواقع مخرجاتها.
- تؤثر البيئة الاجتماعية والمنطق السياسي على بناء مجتمع المعرفة بالجزائر وتحقيق التنمية.

3_ أهمية الدراسة:

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف، لأوسع شريحة من أفراد المجتمع يعتبر شرطا أساسيا لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع، وليس السلطة أو النخبة فقط، ويندرج الأمر كذلك في جعل التنمية نشاطا مجتمعيا قائما على الشفافية والمشاركة من جهة وخاضعا للتقييم والمسائلة من جهة أخرى.

هذا وتزداد أهمية الموضوع من خلال مساهماته في دعم عملية التنمية بمختلف أبعادها، فالتعليم يؤثر في السلوك الثقافي والاجتماعي للأفراد وليس على تحسين القدرة الانتاجية فقط، كما يعد التعليم من الناحية الاقتصادية سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة، وعامة في نفس الوقت، باعتبار أن المهارات المكتسبة في إطار العملية التعليمية تمثل أحد النواتج الأساسية للتنمية، كما أنه يخلق شروط التمكين للأفراد بما يدعم شروط إحداث التنمية، أما من الناحية السياسية فإن التعليم المتاح بمختلف مستوياته يمثل عاملا أساسيا يساهم في تحقيق أو توسيع دائرة الحريات الإنسانية.

فهناك علاقة وثيقة بين التنمية واستراتيجية التعليم، اعتبارا من كونها عاملا من عوامل الإنتاج، وأن قيمة التنمية هي غاية في حد ذاتها، والتعليم يساهم في خلق التكامل بين البعدين المهني والإنساني في إطار العملية التنموية.

من أجل ذلك فالتعليم والتنمية متشابهان باعتبار كل منهما فعل تحويل، كون أن التعليم عملية تحويل عامة مقصدها الإنسان وعقله، والتنمية عملية تحويل أوسع تشمل المجتمع بكامله، ومن جهة أخرى فإن الحديث عن مسألة التعليم من أجل التنمية موضوع مهم يندرج في إطار تبيان أن التعليم استثمار اقتصادي واجتماعي طويل المدى، لذلك فمن الخطأ اعتبار التعليم خدمة من الخدمات الاجتماعية، بل هو استراتيجية استثمارية في الفرد والمجتمع.

إن اقتران الحديث عن التعليم من أجل التنمية مسألة مهمة من شأنها المساهمة في خلق الفهم المشترك بين من يقود عملية التنمية وينفذها بكفاءة، كما أن ذلك من شأنه إحداث نقلة نوعية في واقع المجتمع في ظل العولمة، ليحدث الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، أي الانتقال من الجيل الأول الذي يمثلته مجتمع المعلومات، إلى الجيل الثاني المتمثل في مجتمع المعرفة الذي يهدف إلى بناء شروط التمكين وبلوغ مستوى الابداع في إطار التفاعل الشبكي.

4_ أهداف الدراسة:

- التعرف على منطلقات ومؤشرات قياس التعليم من أجل التنمية.
- الوقوف على واقع التعليم من أجل التنمية في الجزائر.
- تقييم مدى فعالية الاستراتيجية التعليمية بالجزائر في ظل أهداف التنمية.

5_ منهجية البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهجية التالية:

1.5 المنهج الوصفي التحليلي:

- هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين كما أنه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتطويرها كليا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.
- كما أنه منهج يقوم على جمع المعلومات الخاصة بالبرامج الوطنية، الإجراءات والسياسات وتحليل الترابط بين تلك السياسات لفهم خلفياتها وأبعادها الاجتماعية. (بوحوش 2007، ص.139)

2.5 المقترح القانوني المؤسسي:

يدرس هذا المقترح الظاهرة من عدة جوانب من حيث تكوينها وبنية سياساتها واختصاصات المؤسسة بالنظر إلى الإطار القانوني الذي ينظم سيرها وهذا لمعرفة المساحة المتاحة ومدى تطابق الواقع العملي للسياسات التعليمية بالجزائر مع مقتضيات القاعدة القانونية (2). وهذا من خلال تفحص مضامين مشروع اصلاح منظومة التعليم العالي منذ 1971 ووصولاً الى المشروع التمهيدي للقانون المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي 2022.

6_ مصطلحات الدراسة:

1.6 التعليم:

يُعرف التعليم بأنه عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة، ويمكن القول إن التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسق للطالب، أو أنه عبارة عن معلومات، معارف وخبرات ومهارات يتم اكتسابها من قِبَل المُتلقّي بطرق معينة.

وعليه يشير مفهوم التعليم إلى جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعليم (4). وهو ترتيب وتنظيم للمعلومات لإنتاج التعليم، ويتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل، وتسمى هذه العملية بالاتصال. (كوليز، مولن، 2004، ص.65)

2.6 التنمية:

باعتبار أنه لا يمكن الحديث عن التنمية كعملية أو باعتبارها وضعاً مرغوباً فيه، فقد عرف مفهوم التنمية الكثير من الجدل سواء على المستوى النظري أو الأمبريقي، فكل قد عرفه من زاوية تخصصه واهتمامه، والتنمية كمفهوم عام ومعنوي يمكن تحديده في المجال السوسيولوجي بأنه: "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحديث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة، عن طريق زيادة فعالية أفرادها في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

كما يعرفها الجوهري على أنها: عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني (مجالات روحية، فكرية، تكنولوجية، اقتصادية، اجتماعية) وهي تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم.

(عبد المولى، 1990، ص.85)

3.6 مجتمع المعرفة

أستعمل مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة في 1969 من قبل الأستاذ الجامعي "بيتر دروكر"، وهو مفهوم مرتبط بقدرة المجتمع على تحديد وإنتاج ومعالجة وتحويل، ونشر واستعمال المعلومات من أجل خلق وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية، وهي تستند على رؤية للمجتمع، تساعد على الاستقلالية التي تضم مفاهيم التعددية والانخراط والتعاون والمشاركة. (التميمي، 2007، ص.19)

وقد اعتمدت الدراسة على الخطة التالية:

- مقدمة.

- أولاً-منطلقات ومبادئ التعليم من أجل التنمية.
 - ثانياً-واقع التعليم من أجل التنمية في الجزائر (المؤشرات والدلالات).
 - ثالثاً-نحو تفعيل استراتيجية التعليم من أجل التنمية في الجزائر.
 - رابعاً-التعليم وتنمية المورد البشري: نحو كسب رهان التكنولوجيا.
- ## - الخاتمة.

أولاً: منطلقات ومبادئ التعليم من أجل التنمية:

أكدت تقارير منظمة اليونسكو أن هناك علاقة هامة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقاً لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد البنك الدولي أن التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستدام، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نمواً في الناتج المحلي بنسبة 7 %، وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

فلم يعد التعليم العالي ضرورة للتنمية الشاملة في المجتمع فحسب، بل أصبح أحد حقوق الإنسان الأساسية، لأنه ضرورة لتنمية الشخصية الإنسانية، لذلك فإن الفرص غير المتكافئة في التعليم يُنظر إليها على أنها ظلم اجتماعي كبير ونقص في متطلبات العدالة الاجتماعية، وكثير من المشكلات الاجتماعية تنعكس آثارها مباشرة على قطاع التعليم، فقضايا مثل الفقر وزيادة السكان وتدني الخدمات التعليمية والصحية تظهر علاماتها بوضوح في التعليم، حيث الكثافة العالية من الطلاب داخل الفصول، وتعدد الفترات الدراسية في المدرسة الواحدة، وتداعي الأبنية التعليمية وضعف التحصيل الدراسي للطلاب، وضعف الإنفاق على التعليم، وتدني مستوى مخرجات التعليم العالي. (التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2003)

من أجل ذلك فإن تحديث وتطوير أساليب التدريس أصبحت مدخلا مهما يساهم بإيجابية في تعزيز التعليم من أجل التنمية، وتوسيع قاعدة المعرفة داخل المجتمع، ويبدأ ذلك من خلال عمليات الرصد والتدقيق وضبط شروط المتابعة والمراقبة كميكانيزمات تساهم في خلق متطلبات التراكمية، التي تعد شرطاً من شروط بناء المعرفة.

وفي هذا يؤكد بعض المفكرين والباحثين على أهمية استحداث أنماط جديدة في إطار العملية التعليمية لزيادة التحصيل وخلق الإبداع، ومنه استحداث طرق تعليمية تتناسب مع التغيرات العلمية والتكنولوجية، تماشياً ومراعاة للاحتياجات المختلفة الفيزيولوجية والمعرفية للطلاب، وقد توصل كل من "بيتي كوليز" و "جيف مولن" في إطار بحثهما ومقابلات أجريت مع متخذي القرار في عدد كبير من الجامعات بـ 13 دولة تقريباً، أين وجدوا أن الدافع إلى اتخاذ سياسات التغيير داخل هذه الجامعات هو الشعور بالحتمية ومتطلبات سرعة التنفيذ. لذلك أصبح تشجيع البحث في إطار التعليم بدل أسلوب التفنن كخيار واستراتيجية مهمة تدفع نحو بلوغ أهداف التنمية. (التميمي،ص.19).

كما أن مجتمع المعرفة يستوجب أن يساهم العلم في صناعة شروط التغيير والإبداع وليس مجرد تكرار الخبرات، وفي ذلك تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لاكتساب المعرفة تغيراً في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية، لضمان احترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار.

هذا ويمثل التجاوب مع الواقع حتمية أخرى بالنسبة للعملية التعليمية، فالبحوث على اختلاف نتائجها تدرس جلها، وترتبط في كثير من الأحيان بالحياة الواقعية للأفراد والمجتمعات، بما يجعل هدفها هو تحري نتائج لحل معضلات الإنسانية وتطوير سبل حياة الأفراد وتنمية المجتمعات ورفقيها، ويظهر الارتباط الوثيق والتفاعل بين البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، وأثرها على مسألة تنمية المجتمعات واضحا داخل المجتمعات المتقدمة صناعيا، أين ترجع الدراسات مسألة التحسن في مستوى المعيشة وتطور المجتمع، إلى التقدم العلمي والتقني وذلك بنسبة 60% إلى 80%، بينما ترجع نسبة التحسن الباقية ب 20% إلى 40% إلى أهمية وجود رأس المال. (مجلة جسر التنمية عدد 96، 2010، ص.02).

وقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أنه أصبح واضحا ومقبولا بصفة عامة أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الأساسي للإنتاجية، لذلك فقد أكد التقرير أن قلة المعرفة وركود تطورها يسيطران على البلدان التي تعاني من ضعف القدرة الانتاجية وتضاؤل فرص التنمية. (برنامج الأمم المتحدة الإقليمي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، ص.16).

يعتبر البحث العلمي أحد المداخل الرئيسية التي تدعم بلورة تنمية إنسانية، وفي ذلك يشكل تمويل البحث العلمي حجر الزاوية في إطار استراتيجية وسياسات التعليم داخل الدولة، أين نجد مستواه متراجع كثيرا في الدول العربية حيث أن النسبة المخصصة من الناتج الداخلي الخام ضعيفة جدا، وهو ما يبقيها بعيدة عن المعدل العالمي المحدد ب 2.3%، وتندرج في إطار متطلبات التعليم من أجل التنمية، أهمية ربط نتائج البحث بالتنمية، لأنه ينمي ويعزز قدرة الأفراد والمجتمعات والدول على تبني أحكام واختيارات تصب في صالح التنمية.

كما أن برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة هو إحدى برامج الأمم المتحدة يُعرف بالتعليم الذي يحث على تغيير المعرفة والمهارات والقيم والسلوكيات ليتيح للجميع مجتمع أكثر عدلاً واستدامة، ويعتبر مصطلح التعليم من أجل التنمية المستدامة الأكثر شيوعاً على المستوى الدولي وفي برامج وخطط الأمم المتحدة. (التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2003، برنامج الأمم المتحدة للتنمية).

ثانيا: واقع التعليم من أجل التنمية في الجزائر (المؤشرات والدلالات)

انطلاقا من أبعاد السياسة الرمزية للدولة والوظيفة التربوية لمؤسسات التنشئة، بدأ الاهتمام بالتعليم في الجزائر والاستثمار فيه مع بداية نشأة دولة ما بعد الاستقلال، فقد عرفت العملية التعليمية بالجزائر منحى تصاعديا من حيث الاهتمام والتركيز على دعم مخرجاته منذ الاستقلال، فيمكن القول من الأول كانت فيه إرادة سياسية فعلية لوضع سياسة تعليمية تساهم في النهوض بواقع المجتمع الجزائري حديث الاستقلال، كما أن التركيز على الإرادة السياسية يكمن في اعتبارها النقطة الأساسية التي من شأنها المساهمة في دمج أبعاد التنمية في النظام التعليمي للدولة. هذا وتمثل المؤشرات التعليمية أحد أهم الوسائل العلمية المستخدمة في وضع خطط وسياسات التعليم داخل الدولة، وهي تساعد على رصد الشروط والتغيرات الحاصلة في المنظومة التعليمية إضافة إلى تسهيل عملية التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية¹⁰، ومنه التمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في المنظومة التعليمية، ومتطلبات ربطها بأهداف التنمية. (عبد المولى، ص.10).

لقد شكل الإصلاح عنوانا رئيسا لسياسات التعليم بالجزائر من أجل بلوغ هدف التنمية، وهو ما شهدته المنظومة التربوية والتعليمية من إصلاحات في كافة المستويات.

كما سعت الإصلاحات المكرسة في المنظومة التعليمية إلى بناء معيارية وطنية عبر تغيير النصوص والقوانين والمراسيم التنظيمية في القطاع التعليمي، وذلك تجاوبا مع ما يستدعيه التحول في واقع المجتمع ومنه

داخل واقع المدرسة التي أصبحت اليوم تبحث عن طلبة أذكيا قادرين على صناعة الإبداع والعصرية، وهذا التحدي يقابله ضعف الموروث الفكري المعرفي في الدول العربية عموما، كما يضاف إلى ذلك الجانب تراجع مستوى اللغة والتعبير لدى الطلبة.

من أجل ذلك فالرهان على التعليم في الجزائر، لا يزال قائما ويستوجب أن يتمشى أكثر وخصوصية المجتمع، ولعل أهم ما يوجه لقطاع التعليم العالي من انتقادات تصب في الانحسار المتزايد لدوره في دعم التنمية الاجتماعية عبر إقامة علاقات تبادلية وتكاملية مع محيطه الاقتصادي، ومع مختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية بشكل عام، وثاني إشكال يتمثل في تراجع قدرة هذا التعليم على أن يشكل فضاءً لإنتاج أبحاث علمية ذات جودة، إضافة إلى محدودية تأثيره في صناعة مواطنة عقلانية، وتحقيق تراكمية المعارف والخبرات كشرط منهجي من خلال التجارب الوطنية والعالمية، وتحويل كل هذا التراكم المعرفي والتقييمي إلى "منتوج ثقافي واجتماعي يخلق شروط الاندماج ويكون موجها للفكر والممارسة. (بن جليلي، 2010، ص.04).

وتكمن أهداف السياسة التعليمية في الجزائر فيما يلي:

تحقيق التعليم الشامل، العادل، ذي الجودة والنوعية العالية لجميع فئات المجتمع لبناء رأس المال البشري اللازم.

تشجيع التعليم المستمر وتوفير فرص التعلم للجميع.

الاستمرار في تحقيق مبدأ العدالة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم.

الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، شامل وعادل.

تحقيق بنية تحتية متمكنة في قطاع التعليم.

رفع مستوى الإنتاج الفكري والعلمي لتكوين رافد يحقق التوازن في استهلاك الموارد الطبيعية.

الإسهام في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن استمرارها للأجيال القادمة ويشمل ذلك

معالجة التغير المناخي ومقاومة انحسار البيئات الطبيعية.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول إجمالا أن قطاع التعليم العالي في الجزائر عرف منذ الاستقلال إلى يومنا

هذا، وطيلة ستة (06) عقود كاملة فترتين لديناميكية وانتعاش على كل المستويات، حيث تزامن ذلك مع تفاقم

عائدات الطفرة النفطية الأولى (1970-1986) والثانية (2010-2014)، بينما عرف القطاع تأثرا خلال

الفترة الأخرى نتيجة تراجع عائدات النفط، فقد تزايد عدد الجامعات من أقل من عشرين جامعة (20) خلال

فترة السبعينات لتصل إلى ما يفوق 107 مؤسسة جامعية حكومية إلى غاية 2021، وهي الزيادة التي قابلها

تفاقم ملحوظ في عدد الطلبة خلال نفس الفترة، حيث قفز العدد من أقل من 2000 طالب بعد الاستقلال ليصل

إلى ما يفوق 1.700.000 طالب إلى غاية سنة 2021، وهو ما يرفع من مستوى تحدي تطوير قطاع التعليم

العالي في الجزائر، باعتباره مكون قوة يحتاج إلى إمكانيات واستراتيجية استثمارية مبنية على الاستشراف.

(تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002)

ثالثا: نحو تفعيل استراتيجية التعليم من أجل التنمية في الجزائر.

يعد التعليم منبرا للتفكير، لذلك فهو مشروع متكامل يحتاج إلى تنافسية استراتيجية شاملة تراعي الظروف

الاقتصادية والاجتماعية والتفكير والتنمية.

من أجل ذلك أصبحت التنمية الحضارية والمجتمعية مرتبطة أساسا بالتعليم، وفي ذلك فإن أهم ما يسجل

ويستوجب مراعاته هو مسألة عدم ربط العلم بالإيديولوجيا، لأن تراجع تأثير الإيديولوجية في إطار العلم

والتفكير متغير من شأنه الإسهام في النهوض بواقع المنظومة التعليمية وبلوغ تنمية المجتمع، فالولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع العلماء على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية بما يعني أنها تتعامل باستراتيجية الإيديولوجية مقابل قوة التفكير والتنافسية.

إن إصلاح التعليم له أهداف أهمها بلوغ مسعى: الانفتاح، الاستمرارية، وتحسين نوعية المخرجات، غير أن مساعي الإصلاح في المنطقة العربية كاملة وما سبها من اختلالات أحدثها عدم تطابق الفرضيات المعتمدة في إطار الإصلاح مع واقع وخصوصية المنظومة التعليمية والاجتماعية، تعد معضلة وهو ما أوقعنا في فجوة العالمية على حساب الجودة، حصر جهودنا في مساعي الاندماج ضمن السياق الدولي على حساب الخصوصية، إضافة إلى تشجيع الكم على حساب النوعية، واعتماد أسلوب التلقين بدل التفاعل والبحث وهي أساليب لم تعد ذات جدوى باعتبارها أساليب كلاسيكية مستتبطة من مفاهيم المدرسة السلوكية القائمة على التلقين والحفظ.

من أجل ذلك تشكل ديناميكية التغيير أحد أهم المحددات التي تؤثر على مسألة التعليم من أجل التنمية، وبلوغ أهداف الإصلاح في المنظومة التعليمية، بما يخلق شروط التمكين للطالب والمتعلم نحو الخروج من معضلة البحث عن الانتقال على حساب التحصيل والنجاح، ففي خضم التحولات التي تشهدها المجتمعات أصبح الطالب اليوم تهمة النتيجة وليس التدرج في المستويات التعليمية ونوعية التحصيل، وهو ما من شأنه التأثير على مخرجات العملية التعليمية. (التميمي، ص.22).

إن أهمية النظرة الاستشرافية لمؤسسات التعليم أصبحت ضرورة يستوجبها منطق الإصلاح، وتستدعيها متطلبات استراتيجية التعليم من أجل التنمية، كما قد أصبح من شبه المؤكد أن هناك علاقة بين الاستثمار في العنصر البشري من ناحية الزمن والنوعية، وبين العائد من هذا الاستثمار، فمعظم الدراسات تؤكد أن المكاسب تزداد بزيادة التعليم والتدريب كمًّا وكيفًا، وتنقص عند العكس من ذلك، فعائد العاملين بعد التعليم الثانوي أقل كمًّا وكيفًا من عائد العاملين بعد التعليم العالي.

رابعاً: التعليم وتنمية المورد البشري: نحو كسب رهان التكنولوجيا

إن التنمية البشرية تعبر عن معادلة يتكون طرفها الأول من القدرات البشرية، بينما يتكون الطرف الثاني من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الممكنة للاستثمار في قدرات الفرد الإنسانية، وذلك لأن بناء القدرات البشرية يعتبر أساساً جوهرياً لتوسيع الخيارات واستخدامها في الأغراض الانتاجية، وإذا كانت الجامعة على مستوى دورها الفكري والسياسي، تعد من أهم قلاع التنشئة السياسية والفكرية للشباب وأهم المؤسسات المساهمة في تكوينهم كمواطنين واعين بشروط وجودهم الاجتماعي والسياسي، وحاملين لبعض قيم التجديد والتحديث والتغيير، ولديهم القابلية للاندماج في محيطهم السوسيو سياسي والثقافي والحضاري كفاعلين ومبادرين إيجابياً ومنتجين، فإن الجامعة في الظرفية الراهنة تستدعي (ولاسيما في إطار تنامي مشاريع العولمة وتحدياتها) طرح سؤال التكوين النوعي والاستثمار في رأس المال البشري كمدخل من مداخل بناء شروط التمكين وتعزيز ثقافة الفرد وقدراته على بناء مشروعه الذاتي الدراسي أو المهني أو الحياتي أو المستقبلي بشكل عام. (بن جليلي، 2010، ص.02)

كما أن مجتمع المعرفة المبني على شبكات المعلومات العالمية يفرض تحديات جديدة على صناع السياسات التعليمية، ويتضح هذا فيما أقرته الورقة البيضاء الصادرة عن أحد الوكالات الأوروبية والمعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي في 29 نوفمبر 1995م تحت عنوان " التعليم والتعلم: نحو المجتمع المتعلم " وقد نصت على أن مجتمع الغد هو المجتمع الذي يستثمر طاقاته في المعرفة، وعلى أنظمة التعليم أن تتغير وأن تعدل من

نفسها بما يتماشى مع تلك المتغيرات وبما يوفر للطلبة مجالات للخبرة تتفق مع احتياجات الواقع العالمي الجديد. إن بناء مجتمع المعرفة يقوم بالأساس عبر تطوير أساليب الاستثمار في قطاع التعليم، والذي يشكل أحد تحديات القرن، والذي يجب أن يبنى على أسس التحفيز، الثقة، وقواعد البيانات والمعلومات، من أجل ذلك فإن الطالب لا يجب أن يكون أو يكتفي فقط من الناحية البيداغوجية بوضعية المستهلك، بل يجدر به المبادرة في إطار البحث والحصول على المعرفة بتوسيع خياراته ومدركاته البحثية. (كوليز، ص42).

وتجدر الإشارة إلى أن التغيير أو فلسفته التربوية والاجتماعية في الجامعات خصوصا يستند بالأساس إلى ثنائية المحافظة والتجديد بالشكل الذي من شأنه المساهمة في ربط مخرجات التعليم العالي بالحياة وظروف المجتمع. كما يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام. (جال روبان 1977، ص. 21).

الخاتمة:

تقوم التنمية بشكل عام على استثمار الطاقات والقدرات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق رفاهية المجتمع، ويعتبر التعليم دعامة أساسية للتنمية البشرية التي تهدف إلى توسيع خيارات الناس، انطلاقا من أن دور التعليم في ظل التحولات العالمية الراهنة هو تكوين النشء الصالح وإعداده ليصبح قادرا على مواجهة تحديات العولمة والتفاعل مع متطلبات التنمية.

وتعتبر الجامعة بوسائلها المتعددة صانعة للمنفعة العامة الاجتماعية، ووعاء للحركة الاجتماعية بما يجعلها مساهما في خلق قوة عاملة متقنة وماهرة، كما تعمل على ترقية مفهوم المواطنة عبر تشجيع مختلف صور المشاركة والمبادرة المجتمعية، فهناك علاقة تبادلية بين الجامعة والمجتمع، وذلك لأن المجتمع بحاجة إلى أكبر شريحة من السكان ذات المستوى العالي من التعليم، والمجتمع يحتاج أيضا إلى خبرة الجامعات من أجل تطبيقها في معالجة المشكلات المجتمعية.

ويمكننا الاستناد في تقييم واقع ورهانات قطاع التعليم والتعليم العالي خصوصا، استنادا لما أوردته تقارير المنظمات العالمية وما أفرزته العولمة من سياسات وتحولات مهمة في بيئة التعليم، حيث يعتبر تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتضمن في نسخته الصادرة في 2017 اعتبار أن التعليم العالي الدعامة الخامسة للتنافسية، ويتم قياسها من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة حيث يكمن البعد الأول في البعد الكمي، أما البعد الثاني فهو جودة التعليم، والبعد الثالث هو التدريب أثناء الخدمة، يضاف إلى هذه المؤشرات متغير مهم يساهم في دعم السلسلة القيمية للإنتاج، كما أن رهان التنمية يقوم على ضرورة ضمان الرابط التفاعلي بين التعليم والمحيط السوسيو اقتصادي في إطار علاقة تكاملية.

تأسيسا على ذلك في التوجه الذي قام على توسيع فضاءات الجامعة وامتداداتها الجغرافية، كان ينتظر منها أن تصبح أقطابا للإشعاع العلمي وجاذبة للتنمية البشرية والتكنولوجية والاجتماعية الشاملة سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، إلا أن الواقع ينبئ بأن مردود هذا التوجه لم يحقق الكثير من ما هو متوقع، وذلك لأن للتعليم

العالي معنى اقتصادي واجتماعي وثقافي ومعرفي، بما يجعله ذو أثر مباشر على الأمن القومي للدولة، من أجل ذلك فإن التغيير في الجامعة باعتباره ميزة تنظيمية، قضية تجعل من مسألة الاعتماد على التقنية وسيلة مساهمة في بلوغ منظومة تعليمية شبكية، باعتبارها مدخلا داعما لبناء منظومة تعليمية يكون فيها التغيير عضويا قائما على مبدأ المواثمة والتكيف مع التحديات أكثر منه تغيير آلي.

إن إصلاح التعليم هو إصلاح للمجتمع، وهو ركيزة كل الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية وذلك لما للتعليم من دور في صناعة التنمية.

قائمة المراجع:

- برنامج الأمم المتحدة الإقليمي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، الأردن: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002.
- بيتي كوليز، جيف مولن، بهاء شاهين مترجما، التعليم المرن في عالم رقمي، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2004).
- جال روبان، من التنمية الاقتصادية الى النمو البشري، ترجمة شحادة الحوشان (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1977
- رياض بن جليلي، "مؤشرات النظم التعليمية"، مجلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، عدد 96، 2010
- عبد الله الكمالي، كتابة البحث وتحقيق المخطوطة (بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)،.
- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط.4. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- محمد عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف (القاهرة: الدار العربية للكتاب، 1990).
- منظمة الأمم المتحدة، التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2003، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نيويورك.
- مهدي التميمي، مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي (الأردن: دار كنوز المعرفة، ط1، 2007.